قدم اوهاما عن علم ودولة ورئيس يختفي في ظلام الليل مثله

اولمرت كان قادرا على منح عباس اكثر من القبل لكي يعزز موقعه ضد حماس

■ هل كانت القبلة عفوية كقبلة حاييم رامون؟ أم كانت متفقا عليها سلفا بين الجانبين في اطار الاعدادات التي تسبق وجبة القمة؟ أم مخططا لها كـ«لفتة مفاجأة» من ايهود اولمرت؟ مهما يكن الأمر، شحُب وجه أبو مازن تقريبا، وكأنما أوشك أن يُغشى عليه، عندما سقطت على خديه قُبلتا رئيس حكومتنا. على حسب الحرج الذي أوحى به تعبير وجهه، مرت إزاء ناظريه كل اقوال السخرية، والغضب والوخز التي ستنتظره في البيت. ها هنا هم جوعى للخبز، وهناك تأكل «الأوسوبوكو» وتُقبل زعيم اليهود؟.

صحيح أنه في الأحداث الاجتماعية للمجتمع الرفيع والطبقة النبيلة الاسرائيلية صاحبة الدارات والشقق الفارهة من المعتاد التقبيل فيما يسمى «قبل تحبب» على الخد. على حسب القاموس الانكليزي ـ العبري للقلعي، هناك أناس «قابلون للتقبيل» وآخرون «مُقبِّلون». لكن الساسة عندنا يصافحون في الأساس ويربت بعضهم على أكتاف بعض.

إن مشهد التقبيل الوحيد المذكور في السياسة الاسرائيلية كان على خشبة مسرح «أوهيل» في سنة 1965 في مؤتمر انشقاق مباي. أجرى موشيه شريت، وقد كان مريضا مُقعداً على كرسي متحرك، حسابا لاذعا مع خصمه اللدود دافيد بن غوريون. مع انتهاء الخطبة تقدمت اليه غولدا مئير وقبلته بحماسة في جبهته. وهي قبلة وصفها مقربو بن غوريون أنها «قبلة الأرملة السوداء»، باسم العنكبوت القاتلة.

عرق رئيس الحكومة اسحق رابين، الذي كان يكره الاتصال الجسماني، عرقا شديدا عندما أمسك ياسر عرفات في مراسيم توقيع اتفاق اوسلو على أعشاب البيت الابيض يده بكلتا يديه ولم يتركها، الى أن خلصها رابين بالقوة الكبيرة وحولها الى يد شمعون بيرس.

لا ريب في أن اولمرت أحرج أبو مازن وأبو العلاء. كان يمكن أن نرى على الشاشة أن البسمة جمدت على وجهيهما. لماذا قبلَهما؟ ألم يفهم أنه قد يُحل دمهما في نظر أفراد حماس والرأي العام في المناطق؟ هل كانت هذه صيغة محلية لعادات عائلات المافيا، الذين قبل أن يقضوا على خائن بينهم يودعونه بقبلة؟ يسمى هذا النوع من القُبل في القاموس قبلة التراب.

استغرق اولمرت ثماني ساعات ليقرر حرب 33 يوما في لبنان. كم من الوقت فكر في «عملية تقبيل» قادة فتح؟ وفي أي حلقة استقر الرأي على ذلك؟ أفي اجتماع الحكومة؟ أفي المجلس الوزاري الأمني المصغر؟ أكانت هذه مبادرة دان حلوتس مرة اخرى؟ أم أنها قد تكون هذه المرة عملية زيادة دفع؟.

لم تكن القُبل اجراء مقنعا لانشاء انطباع وكأننا قد سرنا في طريق التحادث والتنازلات. ما الذي فكر فيه اولمرت؟ أن تكون القُبل تعويضا عن رفضه لمدة عشرة اشهر أن يلقى أبو مازن؟ يبدو أن نعم. كما اعتاد المستوطنون من اوروبا أن يشتروا في افريقيا الألماس والذهب لقاء مرايا وعقود، أراد اولمرت أن ينشئ وهم صفحة جديدة بلفتة هي اقامة علم فلسطين الى جانب علم اسرائيل وتسميته بلقب «رئيس»، الذي كان منذ الأزل محظورا عندنا. وكزيادة على ذلك جاء بعليزا زوجته للمصافحة. كان يستطيع أبو مازن أن يُقبلّ يد جلالتها. لكنه الرجل النبيل، اكتفى بمصافحتها.

في وجبات قمة كهذه من المعتاد تبادل الهدايا والاشياء التذكارية. وعد اولمرت بأن يُسرب الى ضيوفه مئة مليون دولار من الـ 500 مليون التي تعود للسلطة، وهي مجمدة هنا، في حين أنهم في غزة جوعى للخبز. وقد وعد ايضا بـ «العمل» في إزالة عدد من الحواجز في الضفة وأن يطلق عدة عشرات من السجناء (من فتح في الأساس) من الآلاف الذين عندنا قبل أن يُطلق سراح جلعاد شليط. ماذا كان يضر لو كان وفر اولمرت عليه القُبل، لكنه أعاد اليه بمقابلة ذلك جميع الاموال المجمدة للسلطة، وأطلق سجناء «نوعيين» كثيرين من اجل أن يعزز «الرئيس» إزاء حماس ويهب له دافعا ليجهد جهدا أكبر لوقف صواريخ القسام؟.

كان يمكن أن يكون ذلك «بدء صداقة رائعة»، كالجملة الختامية التي لا تُنسى في فيلم «كازبلانكا»، لولا وجود شخصيتين ثائبتين في ظلام الليل في المستقبل غير المعلوم، زوجان من القادة الضعفاء يريدان لكنهما لا يستطيعان.

يوئيل ماركوس
(هآرتس) 2006/12/26

اربعون عاما من الاحتلال.. واستمرار في منزلق الفساد الاسرائيلي

الاوامر العسكرية بتحريم نقل الفلسطينيين في سيارات خاصة.. خطوة اخرى للتمييز العنصري

فلسطينيون يمرون من خلال نقطة تفتيش اقامها الاسرائيليون قبل خمسة اعوام على مدخل مدينة نابلس في الضفة الغربية

■ في التاسع عشر من كانون الثاني (يناير) سيدخل حيز التنفيذ الأمر الذي أنشأه قائد منطقة المركز، يائير نفيه، الذي يمنع الاسرائيليين والعاملين في المنظمات الدولية من نقل الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية بلا رخصة خاصة. هذا الأمر ارتفاع درجة اخرى في انتهاك حقوق الانسان الأساسية للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. يشهد الأمر ايضا بحاجز اخلاقي آخر جرى تحطيمه. هذا أمر يميز على نحو لا لبس فيه، على حسب مقياس قومي، سكانا كاملين، بسبب حقيقة أن اعضاءهم وُلدوا فلسطينيين ولهم بطاقات هوية فلسطينية.

تكافح سلسلة من المنظمات من اجل حقوق الانسان، مثل جمعية حقوق المواطن، واللجنة المضادة للتعذيب في اسرائيل، ومركز الدفاع عن الفرد، و«غيشاه» و«حاجز ووتش»، و«اطباء من اجل حقوق الانسان» و «يوجد حكم» ومنظمات اخرى، هذا الامر لكونه غير قانوني على نحو ظاهر، ومن اجل نصب الحد الاخلاقي كإشارة تحذير.

يجب أن نؤكد أن الأمر غير موجه الى أناس يبدو منهم خطر أمني ما، بل ينطبق على جميع السكان المدنيين الفلسطينيين.

إن نقل الفلسطينيين جزء من العمل اليومي لهذه المنظمات، التي أعلنت بأنها لن تتعاون مع هذا الأمر، ولن تطلب رخصا خاصة. هذا اجراء علني لا مثيل له، تقول فيه منظمات حقوق انسان محافظة على القانون بصراحة «لسنا ننوي طاعة القانون».

تساعد منظمة «يوجد حكم» مثلا الفلسطينيين على الوصول الى محطات الشرطة، لتقديم الشكاوى. توجد محطات الشرطة في الضفة الغربية داخل المستوطنات. لا تستطيع سيارة فلسطينية دخولها، ولا يمكن لفلسطيني وحيد، من غير مصاحبة اسرائيلية، أن يصل محطة الشرطة تقريبا. وكذلك كل منظمة ونشاطها، تساعد على عرض المجتمع الاسرائيلي في ضوء يخالف المعروف والمنتشر في الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة. إن دخول الأمر حيز التنفيذ لن يضر فقط بعمل المنظمات. إن هذا الحظر الكاسح سينصب عائقا آخر أمام اسرائيليين وفلسطينيين كثيرين، يُثمون علاقات وتعاونا، عن ارادة وأمل تأسيس التعاون في منطقتنا.

هذا الأمر خطوة اخرى في نظام الفصل (التمييز العنصري)، الذي تخلقه اسرائيل في الواقع في المناطق المحتلة في الضفة الغربية. وهو نظام متعلق كله بالرخص. ينضم هذا الأمر الى طائفة من القيود والتعديلات القانونية، التي تمنع الفلسطينيين الانتقال في الشوارع والوصول الى المناطق المخصصة للاسرائيليين فقط.

على حسب القانون الدولي، يُنظر الى قوانين تمييز كهذه كمخالفة جنائية. من ذا سيمنع الخطوة القادمة، التي تستطيع بسهولة أن تكون تطويرا للأمر الحالي. مثلا ـ أن يضطر فلسطينيون الى اعلام أنفسهم على نحو ما، لكي يكون في الامكان التعرف عليهم كفلسطينيين. أو أمر يسمح للفلسطينيين بالسفر في سيارات اسرائيلية، ولكن في المقعد الخلفي فقط. هل ذاكرتنا قصيرة الى هذا الحد؟.

في حزيران (يونيو) القريب ستحتفل دولة اسرائيل بمرور اربعين سنة على الاحتلال. اربعون سنة فترة طويلة بما يكفي لتعرّف العمليات والتغييرات الاجتماعية. إن أوامر، كمثل أمر قائد منطقة المركز، مرحلة اخرى في منزلق فساد المجتمع الاسرائيلي، وهو فساد يلاحظ تأثيره وآثاره داخل الدولة. علينا أن نفعل كل شيء من اجل وقف هذا التوجه الخطر.

موكي دغان
عضو فريق التنقيح في منظمة «يوجد حكم»
(معاريف) ـ 2006/12/26

غياب التصميم والاعوجاج علامتان مميزتان لاولمرت

رئيس الوزراء في خطواته الاخيرة مع ابو مازن يكشف عن تردد يعزز موقف حماس والجماعات الفلسطينية

■ تحيّر رئيس الحكومة ايهود اولمرت. لقد رفض قبل خمسة اشهر صفقة اطلاق سراح جلعاد شليط. لقد طلب الحصول على الجندي المخطوف بلا مقابل. حتى لقد عرّض بأن موقفه هو بمنزلة «يُقتل ولا يمر»، وغضب على آفي ديختر، الذي يحسن معرفة الجانبين، إذ تجرأ على القول إن اسرائيل ينبغي أن تتفضل باطلاق سجناء فلسطينيين لاعادة شليط الى البيت.

بعد ذلك خضع ودخل تفاوضا طويلا مرهقا لاطلاق السجناء الفلسطينيين مقابل شليط. كلما ابتعد عن مطلبه الأساسي، رفع مُبتزو حماس سقف مطالبهم. لقد بلغوا الى مروان البرغوثي. علموه فصلا في اجراء تفاوض طويل الأمد.

خضع الآن مرة اخرى. لم يعد يطلب شليط مقابلا لا شيء، بل انه يحصل على لا شيء مقابل اطلاق المخربين. من أجل إزالة كل شك: تستطيع اسرائيل كضحية الارهاب أن تطلق سراح مخربين بسبب عيد الأضحى الاسلامي. يحق لها أن تفعل ذلك في كل سنة لا يكون فيها في أيدي الفلسطينيين مختطف اسرائيلي. لكن لا عندما يكون شليط في قبوهم، وتبدو كل قصة كيف ولدت فكرة لقاء اولمرت ـ أبو مازن تمثيلا من بدئها حتى نهايتها، أو قائمة على سابقة، لم يُعد مستشارو رئيس الحكومة إياه لها.

تبينت علامات اولى لتراجع موقف اسرائيل في مجرد استعداده لأن يقيم من جديد لجنة اطلاق سراح السجناء قبل اسبوعين. لا لأنه لا توجد حاجة الى لجنة كهذه، بل لأن إحياءها لا يمكن أن يتم والجندي المختطف في الخلفية.

في أساس اجراء اولمرت ـ الذي يؤيده شمعون بيريس، وعمير بيرتس وشاؤول موفاز ـ يوجد الوهن، وعدم الثقة بالذات، والرغبة في انهاء القضية سريعا. وكذلك وهم أنهم يعززون بذلك أبو مازن إزاء اسماعيل هنية وأتباعه. اذا كان هذا ما يُبينه له مستشاروه فانهم يخدعونه. ينوون نية حسنة وينفذون تنفيذا سيئا.

سيكون التفسير الفلسطيني مناقضا: فقط لأن حماس أصرت وراوغت وكذبت وخدعت، حصل أبو مازن على قسط مُعجل هو اطلاق السجناء، وسيعظم كلما عظم الرفض. في قضية السجناء. وكذلك ايضا في وعد تحويل 100 مليون دولار الى أبو مازن، ستأتي في أعقابها موجة طاغية من الاموال من اوروبا، وسيندثر أحد النجاحات الكبيرة للسياسة الاسرائيلية، لا لأن أبو مازن سيحصل على المال، فهذا شيء لا بأس به، بل لأنه سيحوله الى خزينة المالية الفلسطينية، ومنها تستمد حماس المال ملء كفيها.

وكذلك ايضا في قضية ضبط النفس لاطلاق صواريخ القسام، لن يحظى أبو مازن حتى بنقطة واحدة في الانتخابات المبكرة، التي يخطط لها مخالفا رغبة حماس. على العكس، ستقص المنظمات المتشددة هذا الشريط الدامي، لا أبو مازن، لأنها استخفت بوقف اطلاق النار خصوصا ورشقت سدروت بصواريخ القسام، وبرهنت على أن اسرائيل قط ورقي.

إن اسلوب غياب قوة الثبات في التفاوض لا يسبب لاسرائيل الضرر في قضايا ثلاث فقط ألا وهي ضبط النفس، والسجناء والمال. إن أساس الضرر هو فيما يُستقبل. انه يقوي الافتراض الفلسطيني أن اسرائيل غير قادرة على أن تصمد عند رأيها في أي موضوع وقضية. اذا ما أصررنا حيالها وبيّنا لها صلابة الارهاب، فان حكومتها ستتراجع عن كل اعلاناتها. ستمر ايام كثيرة، وستتحطم مفاوضات كثيرة، الى أن تستطيع الحكومة أن تكسب من جديد الثقة بها عند الفلسطينيين، وأن كلمتها هي الكلمة.

إن اسرائيل دولة ذات قدرة أمنية مدهشة واقتصاد كثير الانجازات، وهي أمة تعرف كيف تقف في المعركة كما ثبت في تموز (يوليو) وفي آب (اغسطس). إن روح الشلل التي تلم بها هي ثمرة قيادة غير قادرة على بث الجرأة في الجمهور وعلى قيادته بقوة. لقد أصبح غياب التصميم والاعوجاج علامة مميزة لاولمرت.

انه يعرف ذلك. وهو يعرف جيدا أن منتقديه تحفظوا من اجراءاته، لا لأنهم رفضوا كل قرار ـ حازم ومعتدل ـ اتخذه في اثناء الحرب في لبنان وبعدها، بل بسبب حقيقة أنه لم يكن هو نفسه مخلصا لأي واحد من القرارات الحاسمة التي اتخذها. حان وقت أن يرجع اولمرت ليكون الرجل الذي كان، اذا كان حقا مرة الرجل الذي كان.

دان مرغليت
(معاريف) ـ 2006/12/26

يوزعون الاوهام على الفلسطينيين

اولمرت لن يستطيع ازالة السواتر الترابية لان الجيش لا يوافق

■ ها هو تحد لرئيس الوزراء ايهود اولمرت: ان يرفع ساترا واحدا ووحيدا من طريق الوصول لقرية فلسطينية في الضفة الغربية. بالاجمال يحتاج الامر الى ارسال جرافة تزيل الثلة الترابية التي تسد مدخل القرية وتفتح الطريق. ساعة، وبحد اقصى ساعتا عمل لسائق جرافة مجرب. بضعة جنود حراسة حوله، وهذا كل شيء. وماذا يعد هذا الى جانب الفرصة في تحطيم الجمود السياسي وتعزيز مكانة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن).

ومع ذلك، فان رئيس الوزراء غير قادر على عمل هذا. ولا حتى رئيس الوزراء السابق. ولا وزير الدفاع الحالي أو سلفه. الخطة لازالة السواتر (فتح حواجز) بلورها المساعد السابق لوزير الدفاع باروخ شبيغل في عام 2005. وبعد عمل دراسي طويل، عثر شبيغل في أرجاء الضفة على 49 ساترا يمكن ازالتها، من أصل نحو 400، على مرحلتين.

العمل الذي وضعه شبيغل كتب بالانكليزية واستهدف ارضاء الادارة الامريكية، التي ضغطت على اسرائيل للتسهيل على حرية حركة الفلسطينيين. هذا ما أقلق الحكومة السابقة. ولكن الامريكيين فقدوا الاهتمام، ودُفنت الوثيقة في الجوارير وبقيت السواتر في مكانها – الى أن نشأت فجأة حاجة سياسية متجددة لـ «تسهيلات» للفلسطينيين.

اولمرت التقى مع ابو مازن ووزير الدفاع عمير بيرتس، بحث عن السبيل للقفز الى العربة. ولحظه، نائبه افرايم سنيه، وجد في الارشيف طرح شبيغل، الذي لف من جديد في شكل "دراسة" وعرض أمس على رئيس الوزراء.

والان دحرجت الكرة الى ملعب اولمرت، مع لغم صغير. قائد المنطقة الوسطى، يئير نافيه، يعارض رفع السواتر. ونافيه يحذر بان هذا سيسهل على المطلوبين التحرك من قرية الى قرية في الضفة. إن دخول الأمر حيز التنفيذ لن يضر فقط بعمل المنظمات. إن هذا الحظر الكاسح سينصب عائقا آخر أمام اسرائيليين وفلسطينيين كثيرين، يُثمون علاقات وتعاونا، عن ارادة وأمل تأسيس التعاون في منطقتنا.

هذا الأمر خطوة اخرى في نظام الفصل (التمييز العنصري)، الذي تخلقه اسرائيل في الواقع في المناطق المحتلة في الضفة الغربية. وهو نظام متعلق كله بالرخص. ينضم هذا الأمر الى طائفة من القيود والتعديلات القانونية، التي تمنع الفلسطينيين الانتقال في الشوارع والوصول الى المناطق المخصصة للاسرائيليين فقط.

على حسب القانون الدولي، يُنظر الى قوانين تمييز كهذه كمخالفة جنائية. من ذا سيمنع الخطوة القادمة، التي تستطيع بسهولة أن تكون تطويرا للأمر الحالي. مثلا ـ أن يضطر فلسطينيون الى اعلام أنفسهم على نحو ما، لكي يكون في الامكان التعرف عليهم كفلسطينيين. أو أمر يسمح للفلسطينيين بالسفر في سيارات اسرائيلية، ولكن في المقعد الخلفي فقط. هل ذاكرتنا قصيرة الى هذا الحد؟.

بيريتس واولمرت «بلعا الطعم». من السهل الوعد بالتسهيلات لابو مازن، ولكن من الصعب الايفاء. اولمرت لم يشارك الجيش في الاتصالات المسبقة التي أدارها مساعدوه مع نظرائهم الفلسطينيين، حين تبلورت البادرات الطيبة. وقد اكتفى بمحادثات قصيرة مع رئيس الاركان ووزير الدفاع يوم السبت، حين طلب ان يعرضا عليه «التسهيلات» يوم الاثنين. وأمس تبين له بانه لا يمكن الفتح الفوري للسواتر. فماذا اذا كان وعد الزعيم الفلسطيني «بالاشراف شخصيا على رفع الحواجز».

والان، ينبغي الانتظار الى أن يقوم الجيش «بفحص تفصيلي» ويرفعه الى القيادة السياسية للمصادقة عليه من جديد. واولمرت أصر على أنه هو الذي سيقرر وليس الجيش ولكنه خسر الزخم. السواتر ستعالج فقط «في المرحلة الثانية»، وفي هذه الاثناء سيعدون الفلسطينيين فقط بـ «تصاريح للتجار» و «تسهيلات في التفتيش»، أي كلمات فارغة من المضمون.

اللواء نافيه لم يترك المسؤولين عنه بأيادٍ فارغة. ففي وثيقة مضادة عرضها جاءَ أنه بدل ازالة التلال الترابية، سنبني للفلسطينيين تحويلات. وهذا يذكرنا بالجدال الذي ادارته اسرائيل مع السلطة الفلسطينية على بناء التحويلة في مفترق نتساريم. من يسافر فوق الجسر ومن يسافر تحته. مئات الساعات كرست لهذا الخلاف، مثلما أيضا للمداولات الزائدة على بناء الميناء في غزة. وفي نظرة الى الوراء بدا كل شيء كمزحة سيئة.

اولمرت قفز وصادق على بناء التحويلات. ومن يتذكر كم من الوقت يستغرق بناء تحويلة في اسرائيل يفهم بان هذا عنوان رئيس آخر فارغ من المضمون، مثل الميناء في غزة. في مكتب رئيس الوزراء يهدئون الروع بأن الامر يتعلق بالاجمال بحفر بضعة أنفاق تحت الطريق الرئيسي في الضفة. ويجدر بهم أن يتذكروا بأن الجيش الاسرائيلي عرض خطة التحويلات قبل نحو سنتين وحتى الان لم تحفر حتى ولو قناة واحدة.

الوف بن
(هآرتس) ـ 2006/12/26

هكذا هزم الجيش الاسرائيلي وزير الدفاع عمير بيرتس

جهاز الشاباك يؤمن ان راحة 400 مستوطن تبرر معاناة مئة الف فلسطيني وقتل المشتبه بهم وهدم منازلهم ضروريان لتخفيف الخطر على حياة الجنود

■ وقعت الحادثة التأسيسية في الحياة المهنية الأمنية لعمير بيرتس بعد زمن قصير من تخليه عن الأجندة الاجتماعية ولبسه البزة العسكرية. وجد على مائدته في أحد ايام الربيع طلب اعلان حصار عام على الضفة الغربية قُبيل يوم القدس. بيّن المستشار العسكري للوزير المبتدىء أن الحديث عن اجراء معتاد؛ عندما يحتفل اليهود في الشوارع، من المعتاد أن يظل العرب في البيوت.

قرر بيرتس أن هذه فرصة ممتازة لاظهار الزعامة، وقرر أنه لا يوجد ما يستدعي اغلاق المناطق. حان يوم القدس واجتمع مئات المدعوين في موقع التذكار في جفعات هتحموشت. عندما كان الحدث في ذروته، نقلت السكرتيرة الى الوزير جُذاذة صغيرة. شحب وجهه. كان مكتوبا في الجذاذة أن مخربا دخل اسرائيل وهو متوجه الى المراسم. بعد مضي ساعة قصيرة تبين أن الحديث عن إنذار باطل. تنفس بيرتس الصعداء، لكن فكرة أن القصة كانت قد تنتهي الى كارثة لم تدعه. لقد رأى أمام ناظريه عناوين الصحف في الغد: «عملية تفجيرية في يوم القدس. رفض بيرتس فرض حصار على المناطق».

لا يعرف مقربو الوزير الى اليوم هل كان ذلك إنذارا باطلا، أم أن أحدا ما في الجيش الاسرائيلي، أو في «الشاباك»، أو فيهما كليهما، قرر أن يقوم بشيء تأديبي للوزير الجديد. على حسب امتحان النتيجة، استوعب التلميذ الرسالة المعروفة لكل قائد في المناطق. في كل مرة تحتار فيها هل تحصر أو تفتح منطقة عبور فلسطينية، أُحصرها البتة. تعلم قادة الحواجز أن يوفروا على أنفسهم اسئلة مثل الثمن الذي تجبيه سياسة عقابية بيئية كاسحة للأمد البعيد.

تستطيع هذه الديناميكية أن تُبين عرض الحواجز الذي طُلب الى مكتب الامم المتحدة لتنسيق المواضيع الانسانية أن تنقله الى ديوان وزير الدفاع. كُتب في اللائحة أنه منذ الانفصال عن قطاع غزة في آب (اغسطس) من العام الماضي، زاد عدد الحواجز المادية في الضفة الغربية بنسبة 39 في المئة. في سنة 2006، التي مكث وزير الدفاع بيرتس في مكتب وزير الدفاع في أكثرها، زاد هذا العدد بنسبة 27 في المئة قياسا الى السنة الماضية، التي مكث شاؤول موفاز في أكثرها في الكرسي نفسه (في الحصيلة النهائية 522 حاجزا).

في أثناء اسبوع واحد في تشرين الثاني (نوفمبر) سجل محققو المنظمة وجود 160 حاجزا طارئا وشارعا بطول 38 كيلومترا ضُربت عليها الجدران وسُدت أمام مرور الفلسطينيين. وجدوا أن 8 من 12 معبرا على امتداد السور الذي يحيط بالقدس، مفتوحة لمرور الاسرائيليين فقط.

اعتاد مكتب بيرتس أن يوجه الى قيادة المركز أو الى منسق العمليات في المناطق اسئلة مراسلين تتصل بما تسميه محكمة العدل العليا «مساً بالنسيج الحيوي في المناطق». تُنسخ الاجابات على نحو عام في ورقة رسائل مكتب الوزير وتُنقل حرفيا الى الصحافي. في حالتين، عندما وجه كاتب هذه السطور الاسئلة، كان الفرق بين الرد الذي عُرض على بيرتس عن الوضع في الميدان يستطيع أن يُعرف البعض بالعلاقات بين القيادة الرفيعة ورب العمل الكبير.

في احدى الحالات، تم الابلاغ عن أن شارع الغور مفتوح لمرور الفلسطينيين. في هذه الايام يضغط نائب الوزير، افرايم سنيه، لفتح هذا الشارع «المفتوح». في الحالة الثانية، تم ابلاغ مكتب الوزير أن سكان القرى التي صودرت اراضيها من اجل شق شارع 443 («شارع موديعين») يُسمح لهم باستعمال هذا الشارع «بعد الفحص». يبدو أنهم في القيادة اعتمدوا على أن سائق بيرتس يسافر الى القدس في الشارع رقم (1) ولهذا فانه لن يرى المكعبات الاسمنتية التي تغلق تماما معبر أكثر القرى الى الشارع الرئيسي. بعد أن تم تقديم تقرير في هذه الزاوية عن المسألة، أقام الجيش الاسرائيلي حاجزا دائما عند مداخل قرية بيت سيرا. على نحو عرضي تماما، ولا يجب أن نقول ذلك، كان رئيس مجلس القرية، علي أبو صفية، هو الرجل الذي اشتكى في جمعية حقوق المواطن واقتُبس هنا من قوله.

يستطيع رئيس الحكومة اهود اولمرت أن يتحلل تحللا سهلا من الوعود التي وعدها لأبو مازن بأن يُسهل حركة الفلسطينيين. حتى لقد فرح عضو الكنيست جدعون ساعر من الليكود، للقاء القُبل بين الرجلين، ولا يستطيع أن يوجه اليه الادعاءات. كل ما يجب على اولمرت فعله هو أن يعلن بأن حكومة اسرائيل قررت الخضوع للقانون، وأوامر محكمة العدل العليا والأوامر التي وقعها القائد العسكري في الضفة الغربية.

يستطيع اعلان كهذا، وهو مسألة مفهومة ضمنا في دولة قانون، أن يُحدث انقلابا في حياة آلاف الفلسطينيين. في أدراج قوات الجيش الاسرائيلي، في الخليل مثلا، يوجد الكثير من الأوامر ـ «ماعز» أُدخلت هناك خلافا للقانون. وجدت جمعية حقوق المواطن العليا فيما يتعلق باجراء الجار. قبل نصف سنة نشر أن الجيش الاسرائيلي ابتدع طريقة جديدة، تسمى في اسرائيل «الذراع المبسوطة» لاعتقال مشتبه فيهم من الفلسطينيين. كانت الطريقة تهدف الى مضاعلة الخطر على حياة الجنود على حساب المخاطرة بحياة المواطنين الفلسطينيين. في رد على سؤال رئيسة كتلة ميرتس في الكنيست، زهافا غلئون، كتب نائب وزير الدفاع افرايم سنيه في الاسبوع الماضي انه «قد تم التعبير عن طريقة العمل بتطويق المبنى، من اجل منع هرب المطلوبين، واخراج سكان البيت بالاعلان أو بقرع الباب. اذا وجدت حاجة، يجري ايضا تفتيش للبيت وتحقيق. اذا لم يخرج أحد بعد تنفيذ الاعلانات من منطقة البيت المطوق، تتخذ عمليات مختلفة تشتمل على استعمال الضغط، وعلى هدم البيت احيانا، من اجل جعل أفراد البيت يخرجون خارجه». يؤكد نائب الوزير أن «استعمال الضغط» يتم فقط في حالات يوجد فيها خوف محقق من أن مطلوبا مسلحا خطرا يمكث في المبنى بعد أن استنفدت جميع الوسائل التي لا تُعرض أحدا للأذى فقط. في احيان كثيرة ينبع الأمر من عمل معاد مريب من قبل الأفراد الذين يمكثون في المبنى، أو بسبب تحصن المطلوب. يضيف سنيه انه «لأسفنا»، تنتهي عملية من هذا النوع احيانا الى خسائر في الأرواح الى إضرار بالمبنى. وما هو المعنى العددي لـ «احيانا»؟ 14 قتيلا من الفلسطينيين (منهم 13 معتقلا)، و114 مواطنا جريحا و7 بيوت تم الإضرار بها.

لم تُرح تعليلات سنيه غلئون، التي تُرى اجراء «الذراع المبسوطة» حيلة تلتف على اجراء الجار. انها تُذكر بقرار حكم الرئيس المتقاعد، اهارون باراك، وبقرار محكمة العدل العليا في شأن الاغتيالات، الذي قرر أنه يجب القيام بمكافحة الارهاب مع يد مربوطة في الخلف. كان المحامي ميخائيل سفاراد، الذي مثل المستأنفين على سياسة الاغتيالات، الذي سمع أمس فقط عن «الذراع المبسوطة» يريد أن يعلم كيف يستطيع أصحاب الذراع أن يعلموا متى يظل السكان في البيت راغبين ومتى يظلون مُرغمين على يد المطلوب.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/12/26

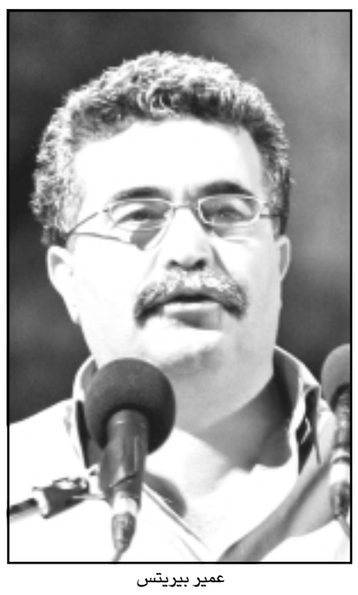

عمير بيريتس

هناك ايضا أن قادة مُبدعين تعلموا تطوير هذه الأوامر.

على حسب التزام القائد العسكري لمحكمة العدل العليا، كان يفترض أن يكون شارع الشهداء في البلدة القديمة في الخليل مفتوحا على امتداده لحركة الفلسطينيين على الأقدام. أو أن أحدا ما نسي أن يقول عن ذلك للجنود المقامين في مواقعهم، أو أن أحدا قال لهم انه لا يجب أن تكون في المناطق علاقة بين القانون والواقع. يغلق الجنود طريق الفلسطينيين الذين يريدون المرور في الشارع. ويُبينون لنشطاء حقوق الانسان الذين هبوا للمساعدة أن القائد يقول إن الحديث عن محور معقم وأنه أمرهم بصراحة أن يحظروا مرور الفلسطينيين في الشارع، ونتيجة ذلك أن طُلب الى كل ساكن فلسطيني يريد قطع الشارع، أن يقوم بالتفاف كبير على قدميه على كل مركز المدينة. قبل عشرة ايام اغلق الجنود ايضا طريق متطوعين من غير اليهود من خارج البلاد، زاعمين أن الدخول مُباح لليهود فقط.

تتناول القوات في منطقة تل رميدة المجاور الأوامر كتوصية في أحسن الحالات. انها تحظر حركة الناس غير المستوطنين في منطقة أوسع مما أشار اليها الأمر، تبدأ المنطقة المغلقة بحسبه بجوار المستوطنة نفسها. يفترض أن يكون الشارع مفتوحا للحركة سيرا على الأقدام.

كتبت المحامية ليمور يهودا من جمعية «حقوق المواطن» في رسالة أرسلتها قبل أكثر من شهر الى المستشار القضائي لمنطقة الضفة الغربية، أن الجنود المقامين في المكان قالوا لها حينما زارت المكان أن غرفة قيادة اللواء والقائد أمراهما بأنه «لا يجوز لليساريين المرور في الشارع». اتصلوا مع وجودها باللواء بجهاز اتصال يملكونه لكي يتأكدوا من أن هذا هو الأمر حقا. سمعت يهودا بأذنيها بأنه يجب حظر مرور الاسرائيليين ـ اليساريين نحو تل رميدة.

في رسالة وصلت أمس الى المحامية يهودا من المستشار القضائي لمنطقة الضفة الغربية جاء أنه «في الفحص الذي أجراه لواء منطقة الضفة، تبين أنه لم يُمكّن خطأ من انتقال الفلسطينيين سيرا على الأقدام في محور الشهداء، غربي ميدان غروس، وأنه في هذه الأيام وجه توجيه جديد يُمكّن من الحركة في المكان، مع الخضوع للفحص الأمني». تقول يهودا إن مصطلح «خطأ»، حصل على تفسير جديد، لأن حظر تحرك الفلسطينيين موجود قائم منذ ست سنين، وأنه ينبغي أن نفترض أن قائد اللواء نجح في رؤية أن الشارع «نظيف من الفلسطينيين».

جاء في الرسالة ايضا أنه قد أُرسل توجيه الى جنود الجيش الاسرائيلي بأن يُمكّنوا من حركة «جميع الاسرائيليين»، في منطقة تل رميدة. يمكن أن نفهم من ذلك أنهم في الجيش الاسرائيلي كانوا واعين بالتمييز الذي جرى بين «مجرد الاسرائيليين»، والاسرائيليين اليساريين.

فيما يتعلق بالاغلاقات التي تمنع المرور من شارع الشهداء، جاء أن هذا «جزء من خطة للدفاع عن المستوطنة اليهودية في المدينة»، بكلمات اخرى، يعتقدون في جهاز الأمن أن الدفاع عن 400 يهودي يُسوغ إحداث معاناة لمئة ألف فلسطيني.

في حالة نقص الماعز غير القانوني على نحو ظاهر، يستطيع رئيس الحكومة أن يتخلى عن اجراء عسكري مريب، كان يهدف الى الالتفاف على قرار محكمة العدل

اعتراف اولمرت بالقوة النووية لن يؤثر على المساعدات الامريكية لاسرائيل

■ ما تزال مسألة هل كان ينبغي لرئيس الحكومة اهود اولمرت أن يكشف ـ خطأ أو عمدا ـ حقيقة كون اسرائيل عضوا جليلا في نادي القوى الذرية، لم تصل نهايتها. إن قدرة الضرر الكامنة موجودة في مكان آخر. اذا كانت اسرائيل محظوظة، فستهدأ العاصفة. لكن لا يمكن أن يمر اعلان اولمرت بصمت وبتجاهل في دولة مهمة واحدة هي امريكا. وهنا، في الحقيقة، يكمن الخطر الأكبر.

إن قدرة الضرر الكامنة أكبر كثيرا مما اعتقدنا. انها كامنة في تعديل تشريعي مُهمل تقريبا في سجل قوانين الولايات المتحدة. يسمى هذا التعديل الذي اتخذ في سنة 1976 «تعديل سايمنغتون» على اسم المبادر اليه، السناتور الديمقراطي ستيوارت سايمنغتون، الذي وُجه أساس عمله العام لسنين طويلة، حتى موته لمنع انتشار السلاح الذري. على حسب التعديل، في اطار قانون رقابة المساعدة الخارجية الامريكية، لا يجوز للولايات المتحدة أن تمنح المساعدة لدولة تنقل أو تتلقى معلومات تتناول التجهيزات للتخصيب الذري، أو لدولة تطور سلاحا ذريا، أو تحاول استعماله. لا يُمكّن هذا التعديل من اعادة النظر. انه يقرر وقفا فوريا للمساعدة، من أي نوع. لقد ثبت التعديل لامتحان الواقع. على يد الرئيس جيمي كارتر، الذي أمر في 1977 باستعمال عقوبات أمنية واقتصادية لباكستان، وفي أيار (مايو) 1998، في أعقاب تجربة ذرية قامت بها الهند. لقد اهتمت اسرائيل طول سني وجودها بالحفاظ على أسرارها الذرية، مع تكرارها مقولة أن «اسرائيل لن تكون الدولة الاولى التي ستُدخل السلاح الذري في الشرق الاوسط». ولكن اذا قرر من قرر في اطار صراعات الانتخابات المتوقعة على رئاسة الولايات المتحدة ـ سواء أكان ديمقراطيا أم جمهوريا ـ أنه يمكن أن يستغل اقوال اولمرت من اجل أهدافه، فسيصبح الاعتراف بأن اسرائيل قوة ذرية جزءا من الحملة الانتخابية. في نهاية كشف اعلامي جليل، قد تتغلغل الرسالة الى الوعي الامريكي، وقد يُعرض على المشرعين مطلب عام لاستعمال «تعديل سايمنغتون» فيما يتعلق باسرائيل ايضا.

منذ سنين كثيرة تتلقى اسرائيل من الولايات المتحدة، في كل سنة، مساعدة مقدارها مليارات الدولارات. أكثر المبلغ مساعدة أمنية، وجزء منه مساعدة اقتصادية. لا يجب أن تكون خبيرا اقتصاديا متعمقا لكي تدرك أي ضائقة اقتصادية – أمنية سترهق اسرائيل اذا ما أغلقت الولايات المتحدة حقا أنبوب المساعدة، صادرة عن ضرورات استعمال «تعديل سايمنغتون».

عامي دور – أون
يعمل في بحث تطور خيار اسرائيل الذري
(معاريف) ـ 2